

Distr.: General  
15 October 2014  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ  
الدورة السادسة  
البند ٢ من جدول الأعمال  
استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... كولومبيا

\* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.



## ثانياً - خلاصة وافية

## كولومبيا

## ١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لكولومبيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقّعت كولومبيا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعقود في مريدا، المكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأصدر المجلس الوطني (الكونغرس) القانون رقم ٩٧٠ لعام ٢٠٠٥، الذي اعتمدت بموجبه الاتفاقية. وأعلنت المحكمة الدستورية أنّ الاتفاقية واجبة التنفيذ من خلال الحكم رقم C-172 لعام ٢٠٠٦. وأودعت كولومبيا صك تصديقها على الاتفاقية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وتشكّل المعاهدات الدولية جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي وهي تلغي أيّ أحكام تتعارض معها، باستثناء أحكام الدستور السياسي. ويتبع النظام القانوني لكولومبيا التقليد القانوني الأوروبي. ويتضمن القانون رقم ٥٩٩ لعام ٢٠٠٠ القانون الجنائي، الذي يركز على النظام الأوروبي. وقد أنشئ قانون الإجراءات الجنائية الساري حالياً بموجب القانون رقم ٩٠٦ لعام ٢٠٠٤، وكان اعتماده بمثابة نقلة من النظام التفتيشي إلى نظام تخصصي مختلط. وتشمل الإجراءات الجنائية ثلاث مراحل: الاستجواب والتحقيق والمحاكمة. ومع القانون رقم ١٤٧٤ لعام ٢٠١١ (قانون مكافحة الفساد)، اعتمدت كولومبيا إصلاحات بشأن المسائل المتعلقة بالفساد. ووضعت الحكومة الوطنية والمجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وثيقة هذا المجلس رقم ١٦٧ الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، السياسة العمومية الشاملة لمكافحة الفساد.

ولدى كولومبيا عدة مؤسسات مسؤولة عن تنفيذ الإطار التنظيمي لمكافحة الفساد. وتضطلع الأمانة المعنية بالشفافية بمهام منها إسداء المشورة للرئيس ومساعدته في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد وتنسيق تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد. وتمثل هيئات الرصد المستقلة في مكتب الشؤون القانونية (الذي يتكون من مكتب النائب العام الذي لديه وظائف وقائية وتأديبية وأخرى تتعلق بالتدخل القضائي ومكتب أمين المظالم الذي يرصد احترام حقوق الإنسان)، ومكتب المراقب العام، المسؤول عن رصد الإدارة المالية. وتشمل باقي مؤسسات مكافحة الفساد مكتب المدعي العام (المكلف بالإجراءات الجنائية) ووحدة المعلومات والتحليل المالي وإدارة الشؤون الإدارية للخدمات العامة ومكتب المراقب المالي. وتعد اللجنة الوطنية للنزاهة ونظيراتها الإقليمية هيئات مهنية تؤدي وظائف تنسيقية.

وعلى المستوى الإقليمي، صدّقت كولومبيا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

ينظّم الباب الخامس عشر من القانون الجنائي الجرائم الموجهة ضد أجهزة الإدارة العامة وتجريم المادة ٤٠٧ منه منح أو عرض رشوة. وتُدْرَج هذه المادة في القانون الداخلي أغلب متطلبات المادة ١٥ (أ) من الاتفاقية، رغم أنّ مفهوم "وعد" لم ينظم على وجه التحديد. ومفهوم "الموظف العمومي" واسع، طبقاً لمتطلبات الاتفاقية، ويضمن المساءلة في جميع المجالات العمومية عبر مختلف رتب الموظفين، كما تنظّم ذلك المادة ١٢٣ من الدستور السياسي، وتكملها المادة ٢٠ من القانون الجنائي.

وتجرّم المواد ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ من القانون الجنائي جرائم الابتزاز والرشو التي تنطوي على ميزة غير مستحقة لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر (المادة ١٥ (ب) من الاتفاقية). وعلاوة على ذلك، أصدرت كولومبيا أحكاماً إدانة في حق موظفين ذوي رتب متوسطة وعليا.

وبالنسبة لرشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، أدرجت كولومبيا من خلال قانون مكافحة الفساد جريمة الرشو عبر الوطنية (الفقرة ١ من المادة ١٦ من الاتفاقية)، رغم أنها لا تنص بصورة محدّدة على مفهوم "الوعد". ولم تطبق الدولة الفقرة ٢ من المادة ١٦ بعد.

وأدرجت كولومبيا تعديلات في تشريعاتها المتعلقة بالسلوك الوارد وصفه في المادة ١٨ من الاتفاقية (المتاجرة بالنفوذ) وفي المادتين ٤١١ و ٤١١-ألف من القانون الجنائي، فيما يخص متاجرة الموظفين العموميين والأشخاص من القطاع الخاص، على الترتيب، بالنفوذ. ومع ذلك، يلاحظ أنّ متطلبات المادة ١٨ من الاتفاقية لم تُستوفَ تماماً. ولا يشمل التشريع، بصيغته الحالية، وعد أو عرض أو منح ميزة لشخص ما من أجل أن يستغل نفوذه الفعلي أو المفترض في الدولة، أو التماس ميزة أو قبولها لنفس الغرض.

وأحرزت كولومبيا تقدماً في إدراج جريمة الرشوة في القطاع الخاص (المادة ٢١ من الاتفاقية) في تشريعاتها عن طريق المادة الجديدة ٢٥٠-ألف من القانون الجنائي، التي تتعلق بالرشوة في القطاع الخاص. ويلاحظ أن النص الحالي يحد من هذه الجريمة في نوع معين من الموظفين ويشترط وقوع ضرر.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تجرّم الفقرة ١ من المادة ٣٢٣ من القانون الجنائي غسل الأموال وتشمل، من جملة أمور أخرى، كجرائم أصلية، الإثراء غير المشروع والجرائم الموجهة ضد أجهزة الإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تستوفي المادتان ٤٤٦ و ٤٤٧ من القانون الجنائي، بشأن تيسير وتلقي عائدات الجريمة، على الترتيب، متطلبات المادة ٢٣ (١) (أ) من الاتفاقية. وقد أدرجت الفقرة الفرعية (ب) بواسطة المادة ٤٤٧ وأحكام الجزء العام من القانون الجنائي، باستثناء مفهوم "استخدام" الممتلكات (المادة ٢٣ (١) (ب) '١'). ولم يُنظّم التعاون والتآمر في سبيل ارتكاب جريمة ما. وتشمل المادة ٣٢٣ من القانون الجنائي ارتكاب جريمة خارج الإقليم الوطني والحالات التي يرتكب فيها الجريمة أشخاص ارتكبوا الجرم الأصلي (المادة ٢٣ (٢) (ه)).

وتجرّم المادتان ٤٤٦ و ٤٤٧ من القانون الجنائي، وكذلك المادة ٣٢٦ بشأن "موظفي الواجهة" إخفاء عائدات الجريمة (المادة ٢٤ من الاتفاقية).

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦)

جرّمت كولومبيا الاختلاس (المادة ١٧ من الاتفاقية) في المادة ٣٩٧، بشأن الاختلاس عن طريق التملك، والمادة ٣٩٨ بشأن الاختلاس عن طريق الاستخدام، والمادة ٣٩٩ بشأن الاختلاس عن طريق الاستخدامات الرسمية المختلفة. كما قدّمت كولومبيا أمثلة لقرارات قضائية وإحصاءات.

ويجرّم القانون الجنائي الكولومبي إساءة استغلال الوظائف (المادة ١٩ من الاتفاقية) في المادة ٤١٣ بشأن المخالفات عن طريق الفعل والمادة ٤١٤ بشأن المخالفات عن طريق التقصير والمادة ٤١٦ بشأن إساءة استغلال السلطة عن طريق فعل تعسفي وغير عادل والمادة ٤٢٨ بشأن إساءة استغلال الوظائف العمومية، دون الرجوع إلى العنصر المحدّد وهو "بغرض الحصول على مزية غير مستحقة".

وتجرّم كولومبيا الإثراء غير المشروع (المادة ٢٠ من الاتفاقية) في المادة ٤١٢ من القانون الجنائي، والإثراء غير المشروع للأفراد في المادة ٣٢٧.

وتجرّم جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص (المادة ٢٢ من الاتفاقية) في المادة ٢٥٠-باء من القانون الجنائي، بشأن الإدارة غير العادلة والمادة ٢٤٩ بشأن خيانة الأمانة والمادة ٢٥٠ بشأن الخيانة الجسيمة للأمانة.

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

يجرّم القانون الجنائي في إطار "الجرائم الموجهة ضد إقامة العدل على نحو ملائم وفعال" جرائم الرشوة (المادة ٤٤٤) والرشوة في الإجراءات الجنائية (المادة ٤٤٤-ألف) والتهديدات ضد الشهود (المادة ٤٥٤-ألف). ولم ينظّم بصراحة استعمال القوة البدنية ضد شاهد ولا إعاقة سير العدالة في المسائل المتصلة بتقديم الأدلة.

ويعاقب على استخدام العنف للتدخل في ممارسة الواجبات الرسمية في المادة ٤٢٩، بشأن العنف ضد الموظفين العموميين، والمادة ٤٣٠ بشأن عرقلة الأعمال الرسمية؛ ولم ينظّم التخويف والتهديد لنفس الغرض.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تنصُّ كولومبيا على أن المسؤولية الجنائية تقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين. ومع ذلك، ثمة عقوبات جنائية ثانوية فيما يخص الشخصيات الاعتبارية، مثل تعليق الأهلية القانونية أو إلغائها (المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية). ويوسّع قانون مكافحة الفساد العقوبات لتشمل الحالات التي تنطوي على مزايا ناتجة عن جرائم الفساد. وعلى المستوى الإداري، يمكن للإدارة العليا للشركات فرض غرامات طبقاً للمادة ٨٦ من القانون رقم ٢٢٢ لعام ١٩٩٥، ويمكن لمكتب النائب العام إقصاء شركات من المشتريات العامة. وقد قدّمت كولومبيا معلومات إحصائية وحالات كأمثلة على التنفيذ. وبخصوص المسؤولية المدنية، يمكن اعتبار شخصية اعتبارية مرتبطة بإجراءات جنائية بوصفها طرفاً ثالثاً مسؤولاً مدنياً.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تنظّم المادتان ٢٧ و ٣٠ من القانون الجنائي الشروع في ارتكاب جريمة، والتواطؤ في جريمة والتحريض على ارتكاب جريمة. ولم ينظّم التحضير للجرائم الفساد.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

تعتبر كولومبيا جرائم الفساد جرائم خطيرة يعاقب عليها بمجموعة واسعة من العقوبات. ويخضع كبار الموظفين، بمن فيهم رئيس الجمهورية، لنظام تحقيق خاص وليست لدى أيّ موظف الحصانة من المقاضاة. وينص قانون الإجراءات الجنائية على مبدأ السلطة التقديرية للدعاء العام في المواد ٣٢١ إلى ٣٢٤، الذي يمكن بموجبه لمكتب المدعي العام عدم تطبيق الإجراءات الجنائية في ظروف منها عندما يتعاون الشخص المدان أو المتهم بفعالية مع أجهزة التحقيق. وبموجب قانون مكافحة الفساد، لا يطبق الإفراج على ذمة المحاكمة أو الاستئناف ولا الإقامة الجبرية أو الإفراج المبكر أو المشروط في حالات الفساد (المادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦٨-ألف من القانون الجنائي). ولدى كولومبيا قانون تأديبي موحد وقد قُدمت أمثلة على تطبيقه. وليس ثمة وقف مؤقت عن العمل لمسؤول خلال الإجراءات الجنائية.

وتنص المواد ٤٤ و ٤٥ و ٥٢ من القانون الجنائي والمادة ٤٤ من القانون التأديبي الموحد على إسقاط الأهلية لشغل وظيفة عمومية أو أيّ وظيفة أخرى.

وخلال الإجراءات الجنائية في كولومبيا، يمكن للأشخاص الخاضعين للتحقيق وللمتهمين الاستفادة من تدابير قانونية، بما في ذلك إبطال الملاحقات، مقابل تعاونهم الفعال، وذلك من خلال اتفاقات إطارية والسلطة التقديرية للدعاء العام وتخفيض الأحكام.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

يضع القانون رقم ٤١٨ لعام ١٩٩٧ إطاراً لحماية الشهود والضحايا والأشخاص المشاركين في المحاكمة وموظفي الادعاء العام، وينشئ برنامج حماية لفائدة هؤلاء الأشخاص، تحت مسؤولية مكتب الحماية والمساعدة التابع لمكتب المدعي العام. ورغم أنّ التجربة قد اكتسبت في تطبيق هذا الإطار على الحالات التي تنطوي على جرائم ذات الصلة بالمخدرات، ثمة تجربة قليلة في تطبيقه على قضايا الفساد. ولا توجد اتفاقيات دولية ملزمة بشأن إعادة توطين الشهود على الصعيد الدولي.

وتنطبق جميع تدابير حماية الشهود على المبلغين. وفيما يخص العمل الوظيفي، يوفر القانون رقم ١٠١٠ ضمانات لمنع الأعمال الانتقامية والمضايقات في أماكن العمل. ويسعى قانون مكافحة الفساد إلى توفير ضمانات أكبر ويفرض عقوبات على الموظفين العموميين الذين يسيئون استغلال وظائفهم على حساب المبلغين. وعلى الرغم من هذه التدابير، يلاحظ بقلق

أنَّ المبلَّغين لا يزالون يتعرضون في العديد من الحالات لعدة عوائق ومخاطر. وتقضي المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٧٤ لعام ٢٠١١ بأنَّ أيَّ فعل تعسفي أو غير مبرر ضد موظف عمومي بلَّغ عن أفعال فساد يعد سوء سلوك جسيماً.

التجميد والحجز والمصادرة، السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

يتضمن النظام القضائي مفاهيم مصادرة عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة فيها (المادة ١٠٠ من القانون الجنائي والمادة ٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية) وإسقاط حقوق الملكية (القانون رقم ٧٩٣ لعام ٢٠٠٢). ويلاحظ أنَّ ممارسة التحقيقات والملاحقات الجنائية لا تطبق بعدُ بصورة منتظمة على عائدات الجريمة في قضايا الفساد.

وتنظَّم المواد ٨٣ إلى ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية التجميد والمصادرة من جانب مكتب المدعي العام من خلال قاضي الضمان. ولدى مكتب المراقب العام سلطة الحجز الإداري. وقد أنشئ الصندوق الخاص لإدارة موجودات مكتب المدعي العام استناداً إلى المادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

ولم تصدر كولومبيا تشريعات بشأن مصادرة الأموال التي حُوِّلت إلى ممتلكات أخرى أو بُدِّلت بها، جزئياً أو كلياً، أو المصادرة القائمة على قيمة ممتلكات مخلوطة بممتلكات مكتسبة من مصادر مشروعة أو مصادرة المنافع المتأتية عن هذه الممتلكات.

ويطبق معيار "عبء الإثبات الدينامي" فيما يخص إسقاط حقوق الملكية، مقابل نظام المصادرة. ومع ذلك، فالاجتهاد القضائي في هذا الموضوع ما زال قيد التطور. وقد حكمت المحكمة الدستورية مؤخراً بأنه، فيما يخص إسقاط حقوق ملكية عائدات الإثراء غير المشروع، يُلزم مكتب المدعي العام بإثبات مصدر هذه الملكية.

وفي كولومبيا، يمكن رفع السرية المصرفية بأمر من وحدة المعلومات المالية وتحليلها، ومكتب المدعي العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المراقب العام، دون اشتراط أمر قضائي.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

يقضي التشريع الجنائي لكولومبيا بأن تتقادم الإجراءات الجنائية خلال فترة تساوي الفترة القصوى للعقوبة التي يحددها القانون، إذا كانت هذه العقوبة هي الحرمان من الحرية، على أنه لا يجوز بحال أن تقل عن خمس (٥) سنوات أو تتجاوز عشرين (٢٠) سنة. وبالنسبة للموظفين

العموميين، ترتفع فترة التقادم بالنصف. ولم تنظم حالات المجرمين المشتبه فيهم الذين فروا من إقامة العدل. وبالنسبة لجرائم الفساد، تتراوح فترة التقادم ما بين ٦ سنوات و ٢٠ سنة. وفي كولومبيا، الأحكام الوطنية وحدها هي التي تشكل السجل الجنائي.

#### الولاية القضائية (المادة ٤٢)

وضعت كولومبيا معظم عناصر الولاية القضائية التي تنص عليها الاتفاقية.

#### عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تدرج كولومبيا المادة ٣٤ من الاتفاقية في تشريعاتها من خلال المادتين ٢٢ و ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية، الذي ينص على استعادة الحق السابق من أجل وقف آثار الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، يحمي القانون رقم ٤٧٢ لعام ١٩٨٨ المصالح المنتشرة أو الجماعية، مما يسمح بمراجعة عقد بواسطة "إجراء شعبي". وعلى المستوى الإداري، يمكن للنائب العام أن يطلب وقف إجراء إداري أو عقد أو تنفيذه من أجل منع إلحاق الضرر بممتلكات الدولة.

وتنظم المادتان ١١ (ج) و ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وتكملان الإجراءات الجنائية فيما يخص التعويض التام للضحايا في محاكمة جنائية. وثمة خبرة عملية في تنفيذ هذا القانون، ولكن ليس فيما يتعلق بجرائم الفساد. وعلاوة على ذلك، ينظم القانون رقم ٦١٠ لعام ٢٠٠٠ وقانون مكافحة الفساد الإجراءات المتعلقة بمسؤولية تسديد الضرائب، التي تفحص في إطارها موجودات المسؤولين الذين ألحقوا الضرر بموجودات الدولة، بسبب عمل قاموا به أو بسبب تقصيرهم، بصرف النظر عن كون هذا السلوك يمثل جريمة. وعدّل قانون مكافحة الفساد المادة ٤٠١ من القانون الجنائي، والآن يرد التعويض عن الضرر أو رد الموجودات المختلصة كأساس لتخفيف العقوبة.

#### السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

السلطات المستقلة المسؤولة عن إنفاذ القانون والمتخصصة في مكافحة الفساد هي مكتب المدعي العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المراقب العام.

وقد أبرم مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام ومكتب المراقب العام اتفاقاً يسمح لهم بالتشارك في المعلومات بشأن القضايا. وليس لدى الشرطة الجنائية محققون متخصصون في قضايا الفساد. وثمة أيضاً لجنة للتنسيق بشأن مكافحة الفساد تشمل الوكالات الثلاث المذكورة



أعلاه ووكالات أخرى ذات صلة. ومع ذلك، أُشير إلى أن التشارك في المعلومات يشكل تحديًا وينطوي على أوجه قصور، لا سيما فيما يخص التشارك في الأدلة ومرحلة التحقيق.

وتتعاون كولومبيا بنشاط كبير مع القطاع الخاص، من خلال الآلية الرفيعة المستوى للتبليغ عن الفساد، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد بازل، وكذلك من خلال اجتماعات تقصي الحقائق بشأن قضايا محدّدة. ورغم ذلك، أُشير إلى أنه في القطاع الخاص لا يزال هناك نقص في المعرفة بقواعد المشاركة وإمكانياتها. واتخذت كولومبيا تدابير لتشجيع مواطنيها على الإبلاغ عن الفساد، ولوحظ بقلق كبير أن الإبلاغ عن الجرائم في كولومبيا لا يعتبر ممارسة آمنة من حيث السلامة البدنية والأمن الوظيفي للمبلّغ.

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- اكتسبت كولومبيا تجربة عملية في التنفيذ والقرارات القضائية حيث وجدت حرقاً بسبب فترات التقادم الطويلة والعقوبات الشديدة على الأفعال المحرّمة وفقاً للاتفاقية، آخذة بعين الاعتبار الإطار العقابي العام (المادة ٢٩ والمادة ٣٠ (١)).
- أصدرت كولومبيا أحكاماً شكّلت فيها فعل من أفعال الفساد أساساً لتقرير إلغاء أو إبطال عقود كانت الدولة طرفاً فيها (المادة ٣٤).
- تشجّع كولومبيا بشكل نشيط التعاون مع القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، تعد كولومبيا البلد الرائد في الآلية الرفيعة المستوى للإبلاغ عن الفساد، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد بازل وكذلك الفريق العامل "B20" التابع لمجموعة العشرين (المادة ٣٩ (١)).

## ٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم كولومبيا بما يلي:

- متابعة تنفيذ المادتين ٤٠٧ و ٤٣٣ من القانون الجنائي من أجل رصد تنفيذهما على حالات "الوعد" بمزينة غير مستحقة. وفي حالة حدوث تغيّر في الاجتهادات القضائية، يمكن النظر في توضيحها من خلال تعديل تشريعي (المادة ١٥ (أ) والمادة ١٦ (١))؛
- النظر في إمكانية تحريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية (المادة ٢ (١٦))؛

- النظر في إمكانية تكييف التشريعات مع المادة ١٨ من الاتفاقية (الفقرتان (أ) و(ب))؛
- دراسة إمكانية تكييف تشريعاتها الداخلية لتشمل الفساد في القطاع الخاص فيما يتعلق بجميع العاملين في كيان خاص، دون اشتراط تعرُّض الشركة لضرر (المادة ٢١ (أ) و(ب))؛
- إدراج مفهوم "الاستخدام" ضمن نطاق جريمة غسل الأموال (المادة ٢٣ (١) (ب) '١)؛
- تقديم نسخ من قوانينها بشأن غسل عائدات الجريمة بشكل رسمي (المادة ٢٣ (٢) (د))؛
- إدراج عناصر استخدام القوة البدنية ضد الشهود ضمن نطاق تشريعاتها المتعلقة بإعاقة سير العدالة وكذلك، ضمن قاعدة محدّدة بشأن تقديم الأدلة (المادة ٢٥ (أ))؛
- تكييف تشريعاتها لإدراج تهديد أو ترهيب موظف قضائي أو معني بإنفاذ القانون (المادة ٢٥ (ب))؛
- النظر في التدابير اللازمة لتجريم الإعداد لجريمة الفساد (المادة ٢٧ (٣))؛
- في الحالات التي يفرُّ فيها الجاني المزعوم من العدالة، تحديد فترة تقادم أطول (المادة ٢٩)؛
- النظر أيضا في رفع فترة التقادم بالنسبة للأفراد لتكون مساوية لفترة التقادم بالنسبة للموظفين العموميين في قضايا الفساد (المادة ٢٩)؛
- النظر، طبقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في إرساء إجراءات يمكن بموجبها تحيئة موظف عمومي متهم بارتكاب جريمة فساد أو وقفه أو نقله (المادة ٣٠ (٦))؛
- العمل، ضمن نطاق تشريعاتها بشأن المصادرة، على مصادرة الأموال المحولة إلى ممتلكات أخرى أو المبدلة بها والمصادرة المبنية على قيمة الممتلكات المخلوطة بممتلكات أخرى مكتسبة من مصادر مشروعة والإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية عن هذه العائدات الإجرامية (المادة ٣١ (٤) إلى (٦))؛
- النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود والخبراء والضحايا (المادة ٣٢ (٣))؛
- تعزيز فعالية حماية المبلّغين في القانون الجنائي والإداري وقانون العمل. والنظر في بذل الجهود من أجل توفير نفس الحماية في الإجراءات التأديبية (المادة ٣٣)؛

- مساعدة السلطات المختصة في وضع استراتيجيات من أجل التحقيقات في الموجودات والتحقيقات المالية، والمصادرة والتعويض عن الضرر في قضايا الفساد منذ بداية القضية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بين الوكالات (المادة ٣١ والمادة ٣٥)؛
- عرض تجارب مماثلة على موظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية كجزء من تطوره المهني المستمر؛
- اتخاذ تدابير، وفقاً لقانونها الداخلي، للسماح لوكالاتها المسؤولة عن التحقيق الجنائي ومختلف الوكالات التأديبية والمسؤولة عن إدارة الضرائب بأن تتبادل، دون المساس بسرية مرحلة التحقيقات، جميع المعلومات ذات الصلة بشأن قضايا الفساد في أي مرحلة من الإجراءات، وتحسين آليات تبادل المعلومات (المادة ٣٨)؛
- مواصلة تنفيذ تدابير لتعزيز سياسات مكافحة الفساد في القطاع الخاص (المادة ٣٩ (١)) وزيادة تعزيز آليات الإبلاغ المغفل الهوية والأمن (المادة ٣٩ (٢))؛
- النظر في اعتماد مبدأ العودة إلى ارتكاب الجريمة على الصعيد الدولي (المادة ٤١)؛
- النظر في إرساء ولاية قضائية على جميع الحالات التي ترتكب فيها الجريمة ضد واحد من رعاياها (المادة ٤٢ (٢) (أ))؛
- إجراء المشاورات المناسبة في الحالات التي تقوم فيها عدة دول أطراف بإجراء تحقيق أو ملاحقة أو باتخاذ إجراءات قضائية بشأن السلوك ذاته (المادة ٤٢ (٥)).

## ٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

عبّرت السلطات الكولومبية عن اهتمامها بتلقّي المساعدة التقنية في المجالات التالية من أجل تحسين تنفيذ الفصل الثالث:

- التشريعات النموذجية وموجز لأفضل الممارسات والدروس المستفادة (المادة ١٦ (٢))؛
- تبادل أفضل الممارسات، والتعاون الدولي في الحجز والمصادرة وإسقاط الحق في الملكية؛ لا سيما برامج التدريب لفائدة السلطات المسؤولة عن تعقب الممتلكات وإدارة الممتلكات المحمّدة أو المحجوزة أو المصادرة.

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

#### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم، نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

ترد شروط تسليم المجرمين في المادة ٣٥ من الدستور السياسي والمادة ١٨ من القانون الجنائي والمواد ٤٩٠ إلى ٥٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومعاهدات تسليم المجرمين. ولا تشترط كولومبيا لتسليم المجرمين وجود معاهدة، لكنها يمكن أن تقوم بالتسليم طبقاً لتشريعها الداخلية على أساس المعاملة بالمثل. ويمكن استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين، رغم أنه، حيث يوجد اتفاق ثنائي، تعطى الأولوية لتنفيذه. وحالياً، وقّعت كولومبيا ١٣ معاهدة ثنائية ومعاهدتين متعددي الأطراف لتسليم المجرمين.

وتشترط كولومبيا ازدواجية الجرم وكون مدة العقوبة الدنيا عليه أربع سنوات (المادة ٤٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية)، وهذا هو الحال في أغلب جرائم الفساد، لكن ليس في جميعها. ومع ذلك، لا ينطبق التشريع الداخلي إلاً عندما لا ينص أيُّ صك دولي منطبق على عقوبة دنيا أقل.

ودرجت كولومبيا على تسليم رعاياها بسبب أفعال مرتكبة بعد ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبالنسبة للأفعال المرتكبة قبل هذا التاريخ، تطبق كولومبيا مبدأ إمتا التسليم وإمتا المحاكمة بناءً على معاهداتها أو كمبدأ عام من مبادئ القانون الدولي.

ونظام تسليم المجرمين بموجب القانون الكولومبي نظام مختلط (قضائي وإداري). ويجب طلب تسليم المجرمين عن طريق مذكرة دبلوماسية باللغة الإسبانية. وبموجب المادة ٤٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية، يعود عرض التسليم أو قبوله لتقدير الحكومة، لكنه يقتضي الموافقة المسبقة للمحكمة العليا، التي تستعرض المسائل المرتبطة بالشكليات. ولا يمكن الطعن في هذا القرار. ويمكن تقديم استئناف من أجل عكس القرار النهائي للحكومة الوطنية. وبموجب الإجراء المبسط، يمكن للشخص المطلوب تسليمه التخلي عن الإجراءات لدى المحكمة.

وفيما يخص الفساد، لم تكن هناك حالات تسليم كانت فيها كولومبيا الدولة متلقية طلب التسليم وكانت هناك حالتان فقط طلبت فيهما كولومبيا التسليم.

والتسليم بسبب الجرائم المتصلة بالفساد غير منصوص عليه في النظام القضائي لكولومبيا. ولا يقبل التسليم بسبب جرائم سياسية؛ ولا تعتبر جرائم الفساد جرائم سياسية.

وتضع المعاهدات الثنائية التي أبرمتها كولومبيا والمادة ٥٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية الأساس القانوني للاعتقال الاحتياطي للشخص المطلوب تسليمه.

ولا ينص الإجراء القانوني على إمكانية قيام السلطات الكولومبية بالتشاور مع حكومة الدولة مقدّمة الطلب قبل تقرير رفض تسليم المجرم.

وكولومبيا طرف في ثلاث اتفاقات ثنائية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم.

ولا يمكن لكولومبيا التخلي عن ولايتها القضائية؛ غير أنه في حال كان لدى عدة دول ولاية قضائية، يمكن لكولومبيا إحالة القضية إلى دولة أخرى.

#### المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تنظّم التعاون القضائي المواد ٤٨٤ إلى ٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية و١٦ معاهدة ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة ومعاهدتان متعددتا الأطراف من المعاهدات التي تعد كولومبيا طرفاً فيهما.

ولا تشترط كولومبيا ازدواجية التجريم لتقديم المساعدة، ويمكنها تقديم المساعدة في الإجراءات ضد الشخصيات الاعتبارية.

وللاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الأولية على القانون الداخلي ويمكن تطبيق الفقرات ٧ و٩ إلى ٢٩ مباشرة، وإن لم تكن هناك حالات مماثلة بعد.

وعيّنت كولومبيا أربع سلطات مركزية لمعالجة طلبات المساعدة القضائية: مكتب المدعي العام ووزارة العدل في المسائل الجنائية ومكتب النائب العام في المسائل التأديبية ومكتب المراقب العام في مسائل الضرائب والاسترداد. وتتسلم السلطات المركزية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة مباشرة أو عبر القنوات الدبلوماسية. ويمكن للسلطات المختصة التي تنفّذ الطلب أن تتواصل مباشرة مع نظيراتها الأجنبية. ويجري تبادل المعلومات بطريقة رسمية وبناءً على طلب مسبق.

ويبدو أنه قد تكون هناك حالات يمكن أن تتداخل فيها صلاحيات ومسؤوليات السلطات الأربع أو تعالج فيها السلطات نفس السلوك من أربع زوايا مختلفة. كما يبدو أن مسألة تعيين السلطات المركزية غير واضحة لدى جميع السلطات الداخلية والخارجية.

ويمكن تقديم الطلبات شفويًا أو بالتلكس أو الفاكس أو البريد الإلكتروني في حالات الطوارئ، رغم أن الطلبات الشفوية ليست الوسيلة المفضلة للتواصل. والإدلاء بالشهادة عن طريق التداول بواسطة الفيديو ممارسة شائعة.

ولا تحصر كولومبيا تطبيق المادة ٤٦ فقط في التعاون الدولي في المسائل الجنائية، فهي توسعه ليشمل أيضاً المسائل الإدارية.

ويتطلب الأمر، في المتوسط، ما بين ستة أشهر وسنة واحد لتنفيذ طلب ما؛ ويمكن معالجة الطلبات البسيطة في غضون يومين إلى ثلاثة أيام.

ووفقاً للقانون، يتحمل الطرف الذي يطلب المساعدة القانونية تكاليفها؛ غير أن عدداً من المعاهدات التي تعد كولومبيا طرفاً فيها تتضمن لوائح تتماشى مع الاتفاقية.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة  
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تعتبر كولومبيا الاتفاقية أساساً للتعاون الثنائي في مجال إنفاذ القانون. وتتعاون الشرطة الكولومبية مع قوات الشرطة التابعة لبلدان أخرى، مباشرة أو عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقد وقّعت عدة سلطات مذكرات تفاهم مع نظيراتها الأجنبية. وثمة تفاعل مع مجموعة إيغمونت والمنظمة العالمية للجمارك (الجمارك الوطنية) والشبكة الإيبيرية - الأمريكية للمساعدة القانونية (مكتب المدعي العام) ومركز التنسيق الدولي لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة/الإنتربول بشأن استرداد الموجودات (مكتب المراقب العام). ويروج مكتب المدعي العام للتعاون من خلال الشبكة القارية لمنظمة الدول الأمريكية.

وتنظم المادة ٤٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية التحقيقات المشتركة.

وقد نظّمت كولومبيا التسليم المراقب والمراقبة الإلكترونية والعمليات السرية، بالإضافة إلى تقنيات من قبيل البحث الانتقائي في قواعد البيانات، دون إذن قضائي مسبق؛ ولم توقع أيّ اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعدّدة الأطراف بشأن استخدام تلك التقنيات، لكن من الممكن المضي في هذه المسألة بناءً على الاتفاقية.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- قدّمت كولومبيا طلباً لتسليم مجرم بناءً على الاتفاقية (المادة ٤٤).
- مع اعتماد الإجراءات المبسطة، تبين أن كولومبيا تنفذ حلولاً جديدة لضمان أن يتم تسليم المجرمين بأسرع ما يمكن (المادة ٤٤ (٩)).
- ليست لدى كولومبيا حالات مسجّلة رُفضت فيها المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الفساد (المادة ٤٦).

- تتعاون كولومبيا من خلال الشبكات الدولية مثل الشبكة الأيبيرية الأمريكية للتعاون القضائي الدولي من أجل تسريع عملية تبادل المساعدة القانونية (المادة ٤٦ (٢٤)).
- تبنت كولومبيا أساليب التحري الخاصة المشار إليها في الاتفاقية والتقنيات الإضافية، وقد وافق مكتب المدعي العام على قرار بشأن تنفيذها في التعاون الدولي (المادة ٥٠ (١)).

### ٣-٣- التحدّيات التي تواجه التنفيذ

لعلّ كولومبيا تؤدّ القيام بما يلي:

- النظر في تعديل تشريعاتها من أجل التمكن من قبول تسليم المجرمين في حال عدم ازدواجية التجريم (المادة ٤٤ (٢))؛
- نصح سلطاتها بتنفيذ الاتفاقية مباشرة حيثما كان طلب تسليم المجرمين يشمل عدة جرائم متصلة، بعض منها لا يستوجب تسليم مرتكبيها نظرا للعقوبة الدنيا المنصوص عليها (المادة ٤٤ (٣)).

ويوصى بأن تقوم كولومبيا بما يلي:

- النظر في تنظيم مسألة التمييز وبخاصة في سياق تسليم المجرمين، أو، في حال تعذر ذلك، تطبيق الاتفاقية مباشرة (الفقرة ١٥ من المادة ٤٤)؛
- تكييف نظامها القانوني حتى يكون للدولة مقدّمة الطلب فرصة لتقديم آرائها قبل أن ترفض كولومبيا تسليم المجرمين (المادة ٤٤ (١٧))؛
- ويمكن لكولومبيا، دون طلب مسبق، نقل المعلومات بشأن المسائل الجنائية إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى إذا كانت تعتقد أنّ تلك المعلومات قد تساعد السلطة المعنية في تحقيقاتها وإجراءاتها الجنائية، وتشجّع كولومبيا على بحث هذه الإمكانية (المادة ٤٦ (٤) و(٥)).

ويوصى بأن تقوم كولومبيا بما يلي:

- تطبيق الفقرات ٩ إلى ٢٩ من الاتفاقية على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في غياب معاهدة ثنائية أو عوضا عن معاهدة من شأن تطبيقها أن ييسّر التعاون (المادة ٤٦، الفقرات ٧ و٩-٢٩)؛

- تطبيق الاتفاقية مباشرة لضمان عدم التعرّض لشخص ينقل من دولة أخرى للإدلاء بشهادة أو تقديم شكل آخر من أشكال المساعدة للحصول على أدلة فيما يخص الإدانات قبل مغادرته لتلك الدولة الأخرى (المادة ٤٦ (١٢))؛
- ضمان أن تكون صلاحيات ومسؤوليات السلطات المركزية الأربع التي تتولى مسائل المساعدة القانونية المتبادلة محدّدة ومشروحة بطريقة جيدة في دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسلطات المركزية. وتشجّع كولومبيا أيضا على إنشاء آلية لضمان التبادل السريع للمعلومات بين السلطات المركزية الأربع وعلى زيادة الوعي بوجودها بين جميع أصحاب الشأن في المؤسسات المعنية (المادة ٤٦ (١٣))؛
- تشجيع مكتب النائب العام ومكتب المدعي العام على إشعار الأمين العام للأمم المتحدة باللغة أو اللغات المقبولة لديها (المادة ٤٦ (١٤))؛
- التطبيق المباشر للمادة ٤٦ (٢٠)) بشأن سرية الطلبات المتلقاة (المادة ٤٦ (٢٠))؛
- التطبيق المباشر للاتفاقية باعتبار أن لها أولوية على الصكوك الأخرى حيثما كانت تلك الصكوك تتضمن أسسا أوسع للرفض (المادة ٤٦ (٢١))؛
- فيما يتعلق بالتكاليف، تطبيق الصكوك الدولية مباشرة، وكذلك أي ترتيبات بين الدول الأطراف (المادة ٤٦ (٢٨))؛
- النظر في تشجيع تبادل العاملين وغيرهم من الخبراء، بما في ذلك تعيين ضباط اتصال (المادة ٤٨ (١) (ه)).

### ٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

طلبت كولومبيا المساعدة التقنية في تحسين تعاونها الدولي، وذلك على النحو التالي:

- تدريب الموظفين على تبادل المساعدة القانونية وزيادة الوعي باستخدام الاتفاقية في ذلك المجال (المادة ٤٦)؛
- تعزيز ممارسة أساليب التحريّ الخاصة في قضايا الفساد (المادة ٥٠)؛
- بناء القدرات على التعاون الدولي فيما يخص استرداد الموجودات.